



أكتوبر 2023

أحدث التطورات الربعية في أسواق النفط

أسعار النفط مدعومة بالمخاطر الجيوسياسية

ملخص

- تحركت أسعار النفط باتجاه الأعلى، نتيجة للحرب بين إسرائيل وحماص (شكل 1). ويشعر متداولو النفط بالقلق من تصاعد العنف وانتشاره، واحتمال دخول فاعلين آخرين من الدول إلى الصراع وبالتالي تهديد إمدادات النفط. في اعتقادنا أن هذه المخاوف مبالغ فيها، لكننا نرى أن سوء التقدير أو المبالغة من قبل واحد أو أكثر من الأطراف المعنية يمكن أن يؤدي إلى انهيار عملية الاحتواء بسرعة كبيرة. وفي حال استمرت الأسعار في الارتفاع فوق مستوى 100 دولار للبرميل لفترة طويلة، فربما يؤدي ذلك إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو الركود.
- هذا الارتفاع الأخير في الأسعار عكس اتجاه الانخفاض السابق الذي نجم عن الارتفاع في سندات الخزنة الأمريكية طويلة الأجل. لقد أدى هذا الارتفاع في عائدات السندات إلى تقليص الشهية للأصول الخطرة، بما في ذلك النفط. مع ذلك، لا تزال المعطيات الأساسية لسوق النفط محكمة، حيث أن الطلب على بعض المنتجات، مثل الديزل بشكل خاص، يعتبر مرتفعاً. ويعود ارتفاع الطلب على الديزل جزئياً، إلى فترة طويلة من نقص الاستثمار في مصافي التكرير.
- في غضون ذلك، صمد الطلب في الولايات المتحدة وحتى في أوروبا، التي تقوم بإعادة تخزين النفط، وهي تستعد لشتاء آخر بدون إمدادات طاقة ذات قيمة من روسيا. كذلك، نشط الطلب في الصين، متجاهلاً الضعف في قطاع العقارات في ذلك البلد، وذلك بفضل تسجيل قطاع الخدمات، كالنقل والسياحة، بعض التسارع. أيضاً، يعتبر الطلب على المنتجات النفطية في الهند قوي جداً.
- يأتي صمود الطلب مقابل تقييد في إمدادات النفط الخام، نتيجة لتمديد كل من روسيا والمملكة لتخفيضات الإنتاج التي طبقتها في وقت سابق من العام. ولابد من اختيار التوقيت المناسب لإلغاء هذه التخفيضات، نظراً لاحتمال حدوث تباطؤ حاد في الولايات المتحدة. من وجهة نظر سعودية، يعتبر أفضل توقيت هو عند تحول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى وضعية خفض أسعار الفائدة، والذي من المرجح أن يأتي في النصف الثاني من العام القادم.
- إن تزايد عدم اليقين والمخاطر الجيوسياسية يجعلان التنبؤ بأسعار النفط بصفة خاصة أمر محفوف بالمخاطر، ولكن بافتراض بقاء المعطيات الأساسية على حالها، نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 88 دولاراً للبرميل عام 2024، مرتفعاً من 85 دولاراً للبرميل هذا العام.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

جيمس ريف
كبير الاقتصاديين
jreeve@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

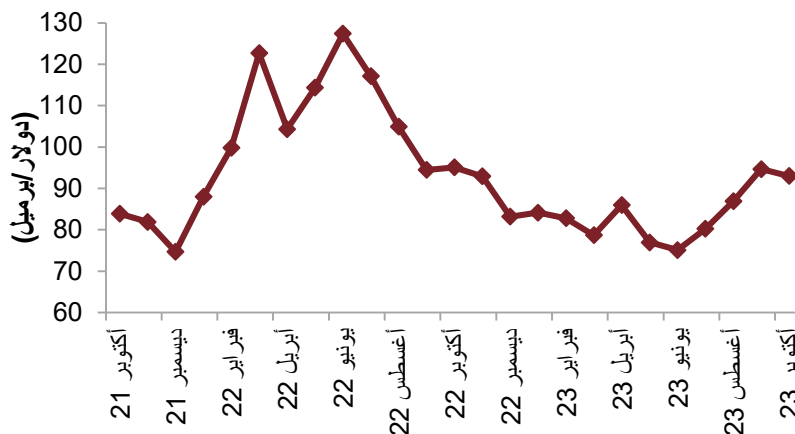
الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

شكل 1: ارتفاع أسعار خام برنت مع اندلاع الحرب بين حماس وإسرائيل



جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



نظرة عامة

اصطدمت أسعار النفط بقوتين متنافستين في الأسابيع الأخيرة. خلال معظم النصف الثاني من سبتمبر وفي أكتوبر، اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض، جراء الارتفاع في عائدات سندات الخزينة الأمريكية، مما أثر سلباً على الطلب على معظم الأصول الخطرة، بما في ذلك النفط. ببساطة، العائدات المرتفعة للسندات جعلت الأصول الخطرة تبدو ذات قيمة منخفضة بالمقارنة، ولذلك انجذب المستثمرون بدلاً من ذلك نحو الأصول "الخالية من المخاطر". لقد كان تأثير ذلك التحول على الأسعار عميقاً، حيث تخلت أسعار خام برنت الآجلة عن معظم مكاسبها في الربع الثالث.

وفجأة توقف هذا المسار بسبب اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في مطلع أكتوبر. وعلى الرغم من احتواء العنف جغرافياً حتى الآن، لكن هناك مخاوف من دخول لاعبين آخرين للصراع، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على إمدادات النفط. وعلى هذا النحو، يبدو أن متداولي النفط خصصوا علاوة كبيرة للمخاطر الجيوسياسية على أسعار النفط، وكانت الأسعار الآجلة لخام برنت في أواخر أكتوبر تقل قليلاً عن مستوى 90 دولاراً للبرميل.

رغم هذه التقلبات، بقيت المعطيات الأساسية لأسواق النفط محكمة، كما أن المخزونات آخذة في التراجع (شكل 2). وهناك طلب مرتفع على المنتجات، خاصة البنزين والديزل. مع ذلك، تظل التوقعات ضبابية كما كانت دائماً، مع تكهنات مكثفة حول المدى الزمني الذي يمكن أن تحتفظ فيه الولايات المتحدة بزخمها الاقتصادي الجيد، والتوقيت الذي ربما يختار فيه تحالف أوبك وحلفائها التراجع عن سياسة خفض الإنتاج.

الطلب

لا يزال الطلب على منتجات النفط قوياً، حيث نجد أن الطلب على الديزل، وبمستوى أقل البنزين، مرتفع. ويعتبر موضوع الديزل قضية هيكلية، وهو ناجم عن ضعف الاستثمار في التكرير - خاصة في أوروبا - طيلة العقد الماضي أو نحو ذلك. وهناك عامل تأثيره مباشر بصورة أكبر، حيث يواصل الاقتصاد الأمريكي مفاجآت في الاتجاه الصاعد، مع مواصلة تقارير التوظيف، التي جاءت أفضل من المتوقع، إرباك التوقعات على المدى الطويل فيما يتعلق بحدوث انكماش في النشاط الاقتصادي. انخفض استهلاك البنزين في الولايات المتحدة في الربع الثالث على أساس سنوي، ولكن بمستوى هامشي فقط (-0,7 بالمائة) وارتفع الاستهلاك الإجمالي للسوائل قليلاً (شكل 3). وتشير البيانات المبكرة للاقتصاد الكلي في الربع الرابع، إلى أن الاقتصاد الأمريكي بعيد عن "توقف السرعة"، حيث لا يزال سوق العمل يسجل مكاسب شهرية قوية (يبدو أن "احتفاظ الشركات بالعمالة" يلعب دوراً مهماً هنا). مع ذلك، فإن التأثير

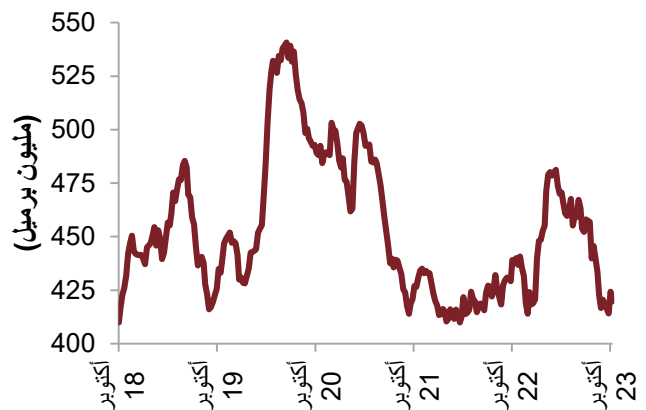
بقيت أسعار النفط متذبذبة، عاكسة التقلبات في الأسواق المالية، والعنف في غزة وإسرائيل.

المعطيات الأساسية محكمة، والطلب أقوى مما كان متوقعاً في مناطق الاستهلاك الرئيسية.

شكل 3: استهلاك النفط في الولايات المتحدة متماسك (على أساس المقارنة السنوية)



شكل 2: هبوط مخزونات النفط





الكامل للتشديد النقدي من قبل الاحتياطي الفيدرالي لم يظهر بعد، ويعتقد عدد كبير من الاقتصاديين إن الاقتصاد الأمريكي يمكن أن ينزلق فجأة إلى الركود، أو شيء قريب من لك، خلال الشهور القادمة.

وبالإضافة إلى صمود الولايات المتحدة، سيحظى النفط بدعم النمو القوي للطلب في جنوب وشرق آسيا، وخاصة من الهند، والصين، وإندونيسيا. فالنشاط الصناعي في الهند قوي بصفة خاصة، ونما الطلب على المنتجات النفطية بنسبة 5,7 بالمائة في سبتمبر، على أساس سنوي. وعلى الرغم من سلسلة من العوامل السلبية، لكن الطلب على النفط في الصين قوي: حيث ارتفع متوسط واردات النفط الخام على مدى ثلاثة أشهر بنسبة 31 في المائة، على أساس سنوي، في أغسطس (شكل 4). ورغم أن أحد الأهداف هنا هو إعادة التخزين، لكن السبب الأساسي لهذا النمو هو التحول في الطلب على النفط بعيداً عن قطاع العقارات/ التشييد المحاصر في البلاد، باتجاه قطاع النقل والخدمات اللوجستية، الذي يشهد ازدهاراً اليوم، يشكل قطاع النقل والخدمات اللوجستية نحو 70 بالمائة من الطلب الصيني على النفط، مرتفعاً من 40 بالمائة قبل عقد أو نحو ذلك. كذلك، يسهم انتعاش السياحة في تعزيز الطلب على وقود الطائرات، حيث تتم معالجة التراكم في تأشيرات الخروج.

كذلك، يستمد الطلب المزيد من القوة من الشرق الأوسط، حيث ساعد الطلب النشط من الخليج على تعويض ضعف الطلب في بلاد الشام وشمال إفريقيا، ورفع الطلب الإجمالي على السوائل بنسبة 2 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثالث، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة. وحتى في أوروبا، حيث تتراجع الاقتصادات تحت وطأة ارتفاع أسعار الفائدة، نجد أن الطلب على النفط صامد بشكل جيد إلى حد معقول، مع انخفاض إجمالي السوائل بنسبة تقل عن 1 في المائة في الربع الثالث، على أساس سنوي. ومن المحتمل أن يكون هذا الصمود عائداً إلى عملية إعادة التخزين، حيث تستعد القارة لشتاء آخر بدون إمدادات طاقة ذات قيمة من روسيا.

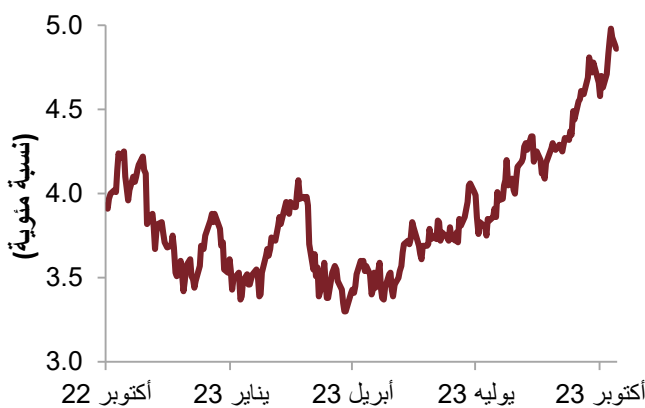
على الرغم من هذه القوة الكامنة للطلب، انخفضت الأسعار بسبب الارتفاع الكبير في عوائد سندات الخزنة الأمريكية طويلة الأجل، حيث بدأ المتداولون يدركون أن التوقعات المالية للحكومة الأمريكية ضعيفة، وبشكل منفصل، فإنه كان يتعين على القطاع الخاص امتصاص الكثير من سندات الخزنة في ظل إلغاء الاحتياطي الفيدرالي لبرنامجها الخاص بالتييسير الكمي (شكل 5). لقد جعلت عملية إعادة تقييم عوائد السندات الأسهم والسلع تبدو ذات قيمة ضعيفة نسبياً مقارنة بهذه الأصول "الخالية من المخاطر"، وأعقب ذلك عمليات بيع سريعة. كذلك، أدى الارتفاع المصاحب للدولار الأمريكي إلى إضعاف الشبهة للنفط، نظراً لأن معظم المشتريين المحتملين للنفط لا يحتفظون بالدولار الأمريكي. لكن هذا التراجع وصل إلى نهاية مفاجئة، مع اندلاع أعمال عنف خطيرة بين حماس وإسرائيل في أوائل أكتوبر.

الانتعاش الاقتصادي في الهند يدعم الطلب على منتجات النفط...

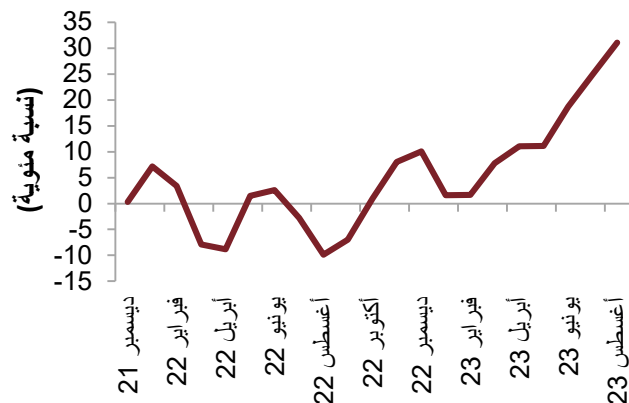
...كما أن الطلب في الصين أكثر قوة مما تشير إليه بعض بيانات الاقتصاد الكلي.

لكن، الارتفاع في عائدات سندات الخزنة الأمريكية يضغط على جميع الأصول الخطرة، بما في ذلك النفط.

شكل 5: ارتفاع عائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات



شكل 4: الطلب على النفط في الصين قوي، رغم ضعف الاقتصاد الكلي





العرض

من الواضح أن هذا الصراع يهيمن على وجهات النظر حول إمدادات النفط. فالمتداولون يشعرون بالقلق من احتمال تمدد العنف بين إسرائيل وفلسطين ليشمل فاعلين آخرين في المنطقة، مع احتمال انكماش الإمدادات من منطقة الخليج أو حتى توقفها. وفقاً لوجهة النظر هذه، هناك طريقتين لحدوث ذلك الانكماش. أولهما، أن تصبح إيران عدوانية بما يكفي لإرباك تدفق صادرات النفط، كشن هجمات ضد السفن عبر مضيق هرمز، أو المنشآت النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي. أما السيناريو الثاني، وهو أقل إثارة للقلق، فيتضمن قيام الولايات المتحدة بالضغط على صادرات إيران من خلال فرض العقوبات الحالية بشكل أكثر صرامة (شكل 6).

نحن لا نعطي الكثير من المصادقية لأي من السيناريوين. قبيل الحرب بين إسرائيل وغزة، كانت إيران تتجه نحو نوع من التسوية مع الولايات المتحدة. لذا، يبدو من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة- التي قامت بإرسال مجموعة حاملة طائرات إلى البحر الأبيض المتوسط- من خلال استطاعتها التأثير على الأحداث في المنطقة عبر الميليشيات الموالية لها، وبمخاطر أقل بكثير. أيضاً، ينبغي أن يساعد التقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية في السيطرة على التوترات بين دول الخليج.

كذلك، يبدو من غير المرجح أن تكون الولايات المتحدة: أ) قادرة، أو ب) ترغب حتى في تقييد إمدادات إيران. ومعلوم أن السوق الرئيسية لإيران هي مصافي التكرير الصغيرة في الصين، التي ترغب في امتصاص الخام الإيراني بسعر منخفض للغاية، وليس لديها مصلحة في التقيد بالعقوبات الغربية. ولا يتم تسعير صادرات إيران بالدولار الأمريكي، وتضم الجهات المسعرة مجموعة من الشركات التجارية الصغيرة التي تبدو أيضاً غير مبالية بنظام العقوبات. كذلك، لا يصب تعزيز فرض العقوبات في المصلحة السياسية لإدارة بايدن، في ظل التأثير الذي قد يخلفه ذلك على أسعار البترين في الولايات المتحدة.

بطبيعة الحال، لن يكون من الحكمة أن نستبعد كون التوترات المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكل "ضجيجاً". فهناك خطر جدي يتمثل في سوء التقدير أو المبالغة من قبل أي من الأطراف الفاعلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصعيد سريع، وربما ينطوي على أعمال عنف بين الدول. مع ذلك، ما زلنا ننظر إلى هذا التوتر على أنه خطر متطرف (ذو تأثير كبير، لكن احتمال وقوعه منخفض)، وأن علاوة المخاطر السياسية في أسعار النفط مرتفعة للغاية.

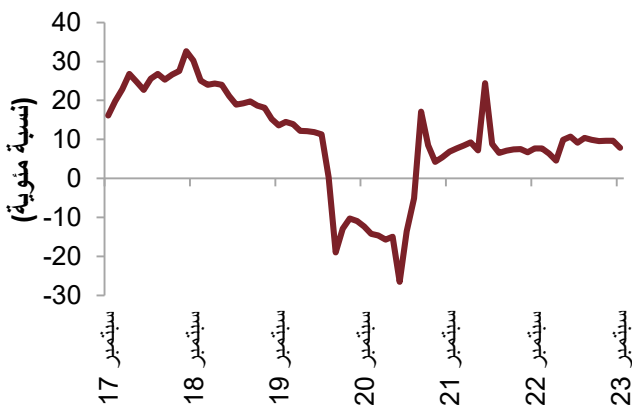
وبالعودة إلى المعطيات الأساسية، فإن التغييرات في تدفق النفط يسيطر عليها حالياً تحالف أوبك وشركائها - وبصفة خاصة التوقيت المتصل بأي إلغاء لتخفيضات الإنتاج المشتركة البالغة 1.5 مليون برميل يومياً التي طبقتها السعودية وروسيا في وقت سابق من العام. وجهة نظرنا هي أن المملكة العربية السعودية ستظل حذرة. ولا تزال فرص انزلاق الولايات المتحدة إلى حالة الركود مرتفعة للغاية (أكثر من

وجهات النظر بشأن الإمدادات، يهيمن عليها العنف في إسرائيل وغزة.

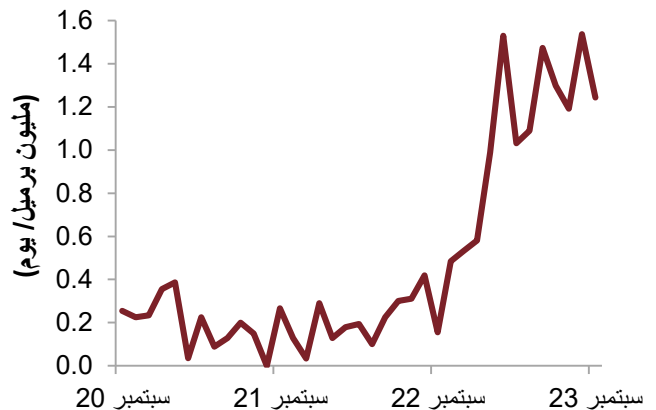
نعتقد أن الوضع سيكون تحت السيطرة، وليس هناك تهديد جدي لإمدادات النفط. لكن، لا يمكن استبعاد حدوث مخاطر في حالة التصعيد.

في غضون ذلك، يحسب المتداولون في أسواق النفط للتوقيت الذي ربما تنهي فيه المملكة وروسيا تخفيضات الإنتاج.

شكل 7: نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي يعتبر قوياً، لكنه بدأ يقترب من بلوغه الحد الأقصى (على أساس المقارنة السنوية).



شكل 6: استفادت صادرات النفط الإيرانية من التخفيضات الكبيرة في أسعارها





50 بالمائة)، وحتى إذا تم تفادي الركود، فإن عظم المحللين يتوقعون تباطؤاً حاداً، نتيجة لتأثير عبء الزيادات في أسعار الفائدة على الشركات والأسر. كذلك، من غير المرجح أن يكون التحول في عوائد سندات الخزنة مؤقتاً، وذلك نظراً للتوقعات المالية للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، عادة ما يكون الربع الأول هو وقت ارتفاع مخزونات النفط، ولن ترغب المملكة في إضافة المزيد إلى هذه المخزونات من خلال إلغاء تخفيضات الإنتاج. لذا، نعتقد أنه لن يتم التراجع عن تلك التخفيضات قبل النصف الثاني من العام المقبل (انظر الفقرات أدناه).

هناك إمكانية لبعض الزيادات الإضافية في إمدادات أوبك، حيث يحتمل أن تستخدم الإمارات العربية المتحدة حصتها الأعلى في العام القادم (ربما تضيف 200 ألف برميل يومياً إلى إنتاج البلاد). ومن الممكن أيضاً تعزيز صادرات العراق، في حال تمكنه من التوصل إلى اتفاق مع تركيا بشأن التدفقات المعلقة عبر خط الأنابيب الشمالي. ويعتبر خط الأنابيب جاهز لإعادة التشغيل، لكن بغداد تنتظر "التوقيع" النهائي من أنقرة. هذه التدفقات قد تضيف 250 ألف برميل يومياً، إذا تم استئنافها. كذلك، خففت الولايات المتحدة مؤخراً العقوبات المفروضة على الصادرات الفنزويلية، ولكن سنوات من نقص الاستثمار في مجال النفط تجعل فرصة تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات محدودة.

وفي أماكن أخرى، تتجه المخاطر إلى الجانب السلبي بدرجة كبيرة (من حيث الإنتاج)، حيث من المحتمل أن تكون ليبيا قد بلغت ذروتها المستدامة الحالية، كما أن نيجيريا وأنجولا تكافحان للحفاظ على استقرار الإمداد.

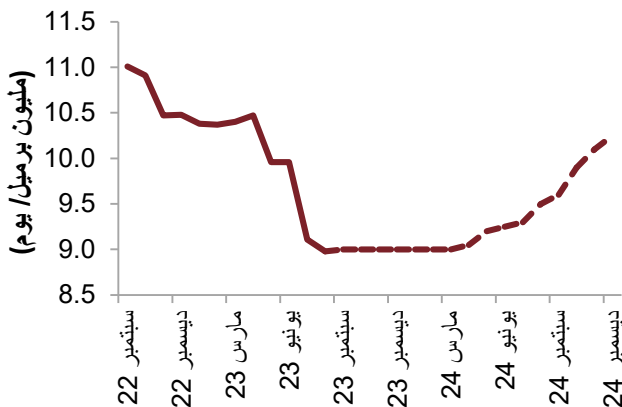
الإنتاج من الدول خارج أوبك تهيمن عليه الولايات المتحدة، وبصفة خاصة إنتاجها من النفط الصخري (شكل 7). وهنا نجد أن الصورة مختلطة، حيث يبدو أن أفضل مساحة في حقل بيرميان غزير الإنتاج قد تم استغلالها بالفعل، كما أن إنتاجية الآبار تقترب من بلوغها الحد الأقصى. إن استحواذ شركة إكسون موبيل على شركة بايونير ريسورسز، واستحواذ شركة شيفرون على شركة هيس، كان القصد منه جزئياً معالجة هذه المشكلة، حيث تترك الشركات الرئيسيتان بقدرتهما على تحسين الكفاءة بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن الإنتاج الأكثر فعالية من حيث التكلفة، لا يعني بالضرورة تحقيق إنتاج أكبر. وفي غضون ذلك، يجد المنتجون الصغار أنه من الأسهل تحصيل رأس المال، لكن هذه الأموال لا تستخدم عادة لزيادة أعمال الحفر. وإجمالاً، يبدو أن النفط الصخري الأمريكي سيواصل الزيادة خلال العام أو العامين القادمين، ولكن بوتيرة متباطئة. أما بعد 2025، فإن كثيرين يعتقدون أن منتجي النفط الصخري "سيقفون مكتوفي الأيدي"، في ظل معدلات التراجع الشديدة.

هناك مكاسب أخرى من قبل الدول خارج أعضاء أوبك، ربما تأتي من البرازيل، التي بدأت مؤخراً تفي بوعدها بفضل الحكومة التي تقدم حوافز لإنتاج النفط تحت مياه البحر، بدلاً من العقوبات على التنقيب هناك (شكل 8). كذلك، تتمتع دولة غويانا بإمكانية نمو جيدة، وإن كانت تنطلق من مستوى منخفض.

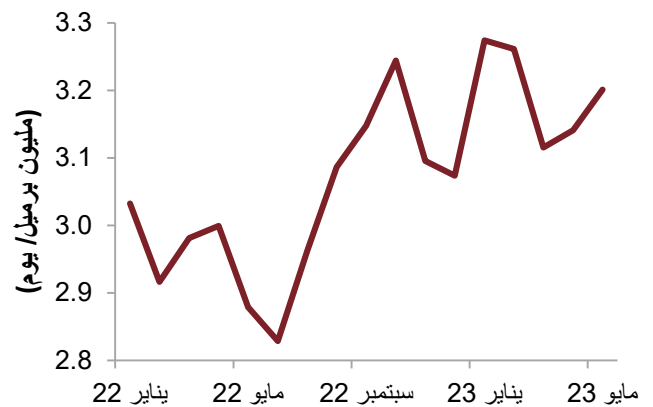
أيضاً ربما تكون هناك بعض الزيادة المتواضعة في الإنتاج من أعضاء آخرين في أوبك العام القادم.

ربما تسهم عمليات الاندماج والاستحواذ الأخيرة في تعزيز إنتاج الآبار في حقل بيرميان، ولكن ليس بالضرورة الإنتاج الإجمالي.

شكل 9: نتوقع ارتفاع إنتاج المملكة بصورة حادة في النصف الثاني من عام 2024



شكل 8: إنتاج البرازيل بدأ تحقيق إمكانياته





التوقعات المستقبلية:

لا تزال توقعات أسعار النفط على المدى القريب محكومة بالأحداث في بلاد الشام، وربما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع. ومن المؤكد أن تصعيد الأعمال العدائية الذي يجذب جماعات مسلحة أخرى، أو ربما حتى إيران بشكل مباشر، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، على الأرجح إلى أكثر من 100 دولار للبرميل. ولكن على الرغم من احتمال المكاسب المفاجئة من عائدات النفط، فإننا نشك في أن إيران ترغب في صراع مباشر مع إسرائيل أو الولايات المتحدة. وبناءً عليه، نتوقع العمل على احتواء الأعمال العدائية، ومن ثم تراجع الأسعار باتجاه 85 دولاراً للبرميل في الأسابيع المقبلة.

بالنظر إلى مدى زمني أبعد، فإن التأثيرات الرئيسية تتمثل على الأرجح في قوة الاقتصاد الأمريكي، والتراجع عن تخفيضات الإنتاج التي طبقها تحالف أوبك وشركائها. نحن نفترض حدوث تباطؤ حاد في الولايات المتحدة، والذي سيصبح واضحاً في النصف الأول من عام 2024. من شأن هذا التباطؤ أن يؤدي إلى دورة لخفض أسعار الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى هذا، فإن احتمالية ضعف الدولار الأمريكي ستقدم الدعم لأسعار النفط. كما أنه يوفر ظروف مفيدة للمملكة العربية السعودية وروسيا للبدء في إلغاء تخفيضاتهما للإنتاج، ونتوقع ارتفاع إنتاج النفط الخام السعودي إلى 10,3 مليون برميل يومياً بحلول نهاية العام المقبل، أي أعلى بنحو 1,3 مليون برميل يومياً من المستويات الحالية (شكل 9). ومع ذلك، يجب ملاحظة أن متوسط الإنتاج في عام 2024 لا يزال من المرجح أن يقل قليلاً عن عام 2023 (بنحو 1 في المائة)، نظراً للإنتاج القوي نسبياً في الشهور الأولى من هذا العام.

وبشكل عام، نتوقع ارتفاع متوسط الأسعار في العام القادم، ولكن ليس بشكل كبير في ظل الإنتاج الإضافي الذي سيتعين امتصاصه. نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 88 دولاراً للبرميل عام 2024، مرتفعاً من 85 دولاراً للبرميل في عام 2023. ونتوقع أن يصل السعر إلى حوالي 90 دولاراً للبرميل بنهاية عام 2024، على افتراض تسارع النشاط الاقتصادي العالمي في النصف الثاني.

ينتظر أن تراجع أسعار النفط في المستقبل القريب، بافتراض أنه سيتم احتواء العدائيات في منطقة الشام.

نتوقع إلغاء تخفيضات الإنتاج من قبل السعودية وروسيا في النصف الثاني من عام 2024، مع بدء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة.

نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت نحو 88 دولاراً للبرميل العام القادم.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من إدارة معلومات الطاقة (الأمريكية)، وكالة الطاقة الدولية، وبلومبرج، ومبادرة البيانات المشتركة للدول المنتجة للنفط (جودي)، ومجلة "انبرجي انتليجنس"، وأوبك، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنية، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.